الأمم المتحدة S/2018/575

مجلس الأمن

Distr.: General
6 August 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة كازاخستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ (انظر المرفق).

وقد أعدت البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة هذه الوثيقة عقب مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خيرت **عمروف**
السفير
الممثل الدائم لجمهورية كازاخستان
لدى الأمم المتحدة

18-12929 (A) 140818 170818

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال رئاسة كازاخستان (كانون الثاني/يناير ٢٠١٨)

مقدمة

أثناء رئاسة كازاخستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة علنية، بما في ذلك جلسة إحاطة مواضيعية رفيعة المستوى، ومناقشة واحدة على المستوى الوزاري، ومناقشة واحدة مفتوحة، فضلا عن جلسة واحدة خاصة و ١١ جلسة مشاورات للمجلس بكامل هيئته. واتخذ المجلس قرارين ووافق على أربعة بيانات رئاسية و ١٢ بيانا صحفيا. وجرى إيفاد بعثة لمجلس الأمن إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية.

ووفقا للممارسات التي تتبعها المنظمة، استهلّت كازاخستان رئاستها بعرض برنامج العمل المؤقت للمجلس في ذلك الشهر، الذي اعتُمد أثناء مشاورات المجلس بكامل هيئته في ٢ كانون الثاني/يناير.

أفريقيا

دارفور

في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة، أعقبتها مشاورات مغلقة، عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعرض جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، التقييم المشترك للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل البعثة، وبيَّن التطورات الأخيرة في دارفور في سياق تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة الذي يغطي آخر ٦٠ يوما (S/2017/1113).

وعرض وكيل الأمين العام النتائج الرئيسية للتقييم، وأشار إلى أن حكومة السودان تعمل بقوة على تعزيز سيطرتها وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء دارفور، باستثناء جيوب صغيرة في منطقة جبل مرة، يسيطر عليها جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، الذي أُفقد كثيرا من قوته. وأفاد أن المرحلة الأولى من إعادة تشكيل العملية المختلطة قد اكتملت قبل موعدها النهائي المحدد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، حيث أُغلق ١١ موقعاً للأفرقة وتم تسليمها إلى حكومات ولاية دارفور. ولم يلحظ أي تقدم ملموس في العملية السياسية في دارفور أو في تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. ولما كانت العملية المختلطة قد مضت نحو تنفيذ المرحلة الثانية، فقد أوصى بالنظر في مفهوم جديد للبعثة مع تعديل أولوياتها عند تجديد ولايتها في شهر حزيران/يونيه.

ورحب أعضاء المجلس بالانخفاض الكبير في الاشتباكات بين الحكومة والحركات المسلحة، وأيدوا التوصية بإجراء استعراض ينظر في مفهوم جديد للبعثة، بما يعكس الحالة على أرض الواقع. وشدد عدة متكلمين على أن تحسين البيئة الأمنية من شأنه أن يساعد كلا من الدولة والعملية المختلطة على التركيز

على التنمية والمضي قدما نحو تنفيذ اتفاق الدوحة، ودعوا إلى تهيئة الظروف اللازمة لعودة الأشخاص المشردين داخليا، وإلى دعم برنامج الحكومة لجمع الأسلحة.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/4) بشأن دارفور، رحب فيه بالتحسن الذي شهدته الحالة الأمنية والحالة الإنسانية في دارفور، ولكن أعرب عن استمرار قلقه إزاء التحديات التي لا تزال قائمة. وأعرب أيضا عن تأييده لإجراء استعراض ينظر في مفهوم جديد للبعثة بالنسبة للعملية المختلطة. وأعاد أيضا تأكيد دعمه لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور باعتبارها إطارا صالحا لعملية السلام، ورحب بتوقيع الحكومة والحركات المسلحة على خريطة الطريق التي وضعها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وحثهما على إحراز تقدم فوري في تنفيذ توصيات الدوحة.

جنوب السودان

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس إحاطة بشأن الحالة في جنوب السودان. وقدّم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة بشأن تقرير الأمين العام الذي يُقدَّم كل ٣٠ يوما. وقدم أيضا كل من فيستوس موغاي، رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وأورسولا ميولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إحاطتين بشأن منظورات كل منهما.

ورحب وكيل الأمين العام بتوقيع اتفاق ٢١ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين ووصول المساعدات الإنسانية، بين الأطراف في جنوب السودان. غير أن الحالة الأمنية لا تزال تثير القلق، ولا يزال هناك العديد من الانتهاكات للاتفاق من جانب الأطراف في مختلف أنحاء البلد. ويُظهر هذا عدم وجود التزام حقيقي بالوفاء بالالتزامات ويبرز ضرورة الامتثال.

وشدد رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم على أن منتدى التنشيط الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤخرا قد كُلل بالنجاح، وأسفر عن اتفاق كان له أثر إيجابي عموما في الحد من مستوى العنف في البلد. وأَبلغ المجلسَ بأن الاتفاق قد انتُهك من جانب الأطراف الموقعة، وأن التحقيق جار حاليا في عدد الانتهاكات المزعومة.

وقالت الأمينة العامة المساعدة إنه بموجب خطة الاستجابة المتعلقة بجنوب السودان التي أطلقت مؤخرا، يسعى الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة ٦ ملايين شخص، أي أكثر من نصف سكان البلد. وقالت إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء المستوى المرتفع من التجاوزات والانتهاكات المرتكبة ضد العاملين في مجال تقديم المعونة والمدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، وأنه على الرغم من الأمر الصادر عن رئيس جنوب السودان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، لا يزال من غير الممكن التنبؤ بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

ويعتقد أعضاء المجلس أن اتخاذ الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية موقفا موحدا أمر ضروري لإحداث تغيير إيجابي ومستمر في جنوب السودان. ودعوا الشركاء الدوليين إلى دعم عملية التنشيط التي تقودها الهيئة، التي من شأنها أن تكون أكثر المنابر فعالية لمواجهة وحل الأزمات الأمنية والاقتصادية والإنسانية الشديدة التي لا تزال تُغرق جنوب السودان.

الصومال

في ٢٤ كانون الثاني/يناير، قام الممثل الخاص للأمين العام المعني بالصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في ذلك البلد، مايكل كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل أفريقيا ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، بإبلاغ المجلس بالتقدم الذي أحرزته السلطات الاتحادية الجديدة في الصومال بمساعدة من المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، فقد وُضعت الخطة الوطنية، وهي تتوخى القيام بإصلاحات مالية، والتعجيل بإيجاد فرص العمل، والمشاركة الشعبية في العملية السياسية، وحل النزاعات، وإصلاح قطاع الأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم كبير في الإصلاح السياسي، وفي إقامة علاقات بين حكومة الصومال والسلطات المحلية، وفي التخفيف من حدة الحالة الإنسانية الصعبة.

وأُشير على وجه التحديد إلى أن جماعة الشباب الإرهابية لا تزال تشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن في الصومال، ولا تزال تهدد عمليات بناء السلام وبناء الدولة في البلد. وفي الوقت نفسه، فإن الصوماليين يواجهون العديد من المشاكل السياسية والإنسانية المعقدة، إلى جانب تحديات أمنية خطيرة. وشدد المتكلمون على الدور الإيجابي الذي تؤديه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الوطنية والشركاء الدوليون في الصومال، مما يسهم في إحراز تقدم في البلد.

ورحب أعضاء المجلس بالإجماع بما أُحرز من تقدم في إصلاح السياسة الأمنية والقطاعات الاقتصادية والسياسية. وحثوا الحكومة الاتحادية على كفالة إجراء حوار رفيع المستوى مع الكيانات الاتحادية بشأن القضايا الرئيسية، من قبيل إجراء استعراض دستوري شامل، والانتخابات، وفيدرالية المالية العامة، وتوزيع السلطة والموارد.

وأعاد المجلس تأكيد أهمية الإسراع بتنفيذ الهيكل الأمني الوطني، وما يترتب على ذلك من نقل المسؤولية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الأمنية الوطنية في البلد. وأعرب الأعضاء عن القلق إزاء استمرار تعرض الملايين من الأشخاص للمخاطر، ولا سيما الأطفال والمشردين داخليا، بسبب التهديد المستمر للمجاعة في الصومال، وسلموا بالحاجة الماسة إلى تقديم دعم كبير لخطة الاستجابة الإنسانية.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل

في ١١ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وقدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المكتب محمد بن شمباس عرضا لتقرير الأمين العام بشأن أعمال المكتب (S/2017/1104).

وأبرز الممثل الخاص أنه على الرغم من التقدم المحرز في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولا سيما على النحو المشهود في التحولات السياسية الديمقراطية والسلمية في ليبريا وبلدان أخرى، فإن الحالة الأمنية هشة وتبعث على القلق البالغ. فقد شنت الجماعات الإرهابية عدة هجمات معقدة في بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وبعد حدوث انخفاض ملحوظ في الهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام في النصف الأول من عام ٢٠١٧، تصاعد عدد الحوادث، لا سيما زيادة بمقدار خمسة أضعاف في استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين. وشدد على أن هذه الأعمال تتسبب في أزمات إنسانية في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث لا يزال أكثر من مليونين من المشردين ينتظرون انتهاء النزاع بفارغ الصبر.

ونوه أيضا بالتقدم الكبير المحرز في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، وموريتانيا، والنيجر)، وفي تنشيط استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء انتشار التهديدات الناجمة عن الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف، التي ترتبط بمشاكل الجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمهاجرين والمخدرات والأسلحة والبشر، والتي يزيد من تصاعدها الفقر وتفشي البطالة، وخاصة بين الشباب. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب إلى الحالة في توغو، على الرغم من الجهود الإقليمية محل الترحيب الرامية إلى إيجاد سبيل للمضي قدما، عبر الحوار.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس البيان الرئاسي (S/PRST/2018/3) الذي رحب فيه بالتطورات الإيجابية في عدة بلدان من غرب أفريقيا، ولكنه أعرب أيضا عن القلق البالغ إزاء الحالة الأمنية الصعبة في منطقة غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وكرر أعضاء المجلس أيضا الإعراب عن قلقهم بشأن الحالة في غينيا – بيساو، داعين قادتها السياسيين إلى إكمال تنفيذ اتفاق كوناكري دون مزيد من التأخير. وأثنى أعضاء المجلس في البيان على الروح القيادية التي أبدتها البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وعلى جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والدول الأعضاء في المنطقة الرامية إلى تعزيز أمن الحدود والتعاون الإقليمي.

مالي

في ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة بشأن الحالة في مالي. وأشار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، في معرض تقديمه آخر تقرير للأمين العام عن الحالة (S/2017/1105)، إلى تدهور الحالة الإنسانية وتزايد انعدام الأمن في شمال ووسط البلد. وبيّن أن هذه التوترات تودي بحياة المدنيين وقوات الدفاع والأمن لمالي وحفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (البعثة المتكاملة). وينبغي أن يكون هدف الحكومة الآن تهيئة الظروف المواتية للانتخابات والمضي قدماً في تنفيذ الشقّين الرئيسيين من اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهما اللامركزية وإصلاح قطاع الأمن. وينبغي أن يتحقق هذان بطريقة منسقة وجامعة، بدعم من البعثة المتكاملة. وأثنى وكيل الأمين العام على اعتماد جدول زمني لتنفيذ الاتفاق، قبل بضعة أيام فقط، ودعا جميع الأطراف إلى احترامه. وشجع أيضاً الأطراف على وضع خريطة طريق تؤدي إلى إنشاء مؤسسات دفاع وأمن جديدة في مالي. ورحب بما أحرز من تقدم في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وفي تكثيف الجهود وإطلاق أربعة مشاريع في منطقتَي موبتي وسيغو من جانب صندوق بناء السلام والشركاء في التنمية.

وبعد مضي خمس سنوات على إنشاء البعثة المتكاملة، حان الوقت لإعادة تقييم الافتراضات التي يقوم عليها وجودها في مالي واستعراض المهام الرئيسية الموكلة إليها وتصميمها الهيكلي. وأكد أيضاً أن الأمانة العامة تعمل مع البعثة المتكاملة على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير صدر مؤخراً بشأن الوفيات في صفوف حفظة السلام.

وأكد وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي، تييمان هوبرت كوليبالي، من جديد عزم رئيس بلده التعجيل بتنفيذ الاتفاق، وقال إنه لا يوجد خيار آخر لحل الأزمة في البلد. لكنه أقرّ بأن الهجمات

المتكررة في شمال ووسط مالي تقوض الجهود التي تبذلها الدولة لبسط سلطتها. وكرر دعوة حكومته بشأن تعزيز القدرات التنفيذية للبعثة المتكاملة، في حين رحّب على الصعيد الإقليمي بالتقدم المحرز في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك بدعم المجلس لذلك الكيان.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الأمنية في وسط مالي. وشددوا على وجود حاجة ملحّة لتنفيذ الاتفاق مع اقتراب موعد الانتخابات، ولتعزيز قدرات البعثة المتكاملة في ظل تدهور البيئة الأمنية.

وشدد ممثل فرنسا على مسؤولية المجلس عن تشجيع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها.

وعقب جلسة الإحاطة، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً بشأن مالي.

ليبريا

في ٨ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بياناً صحفياً بشأن الانتخابات في ليبريا هنّأ فيه الشعب الليبري على سلمية الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأثنى على لجنة الانتخابات الوطنية في ليبريا وعلى حكومة ليبريا لما أنجزاه على صعيد التحضير لتلك الانتخابات وإجرائها. وأعرب أعضاء المجلس في ذلك البيان عن تقديرهم للممثل الخاص للأمين العام، فريد ظريف، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا لدأبهما على تقديم المساعدة وبذل المساعي الحميدة، وللجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وللاتحاد الأفريقي وجميع بعثات مراقبة الانتخابات الدولية والإقليمية والمحلية لدورها في ضمان شفافية عملية الانتخابات وإجراء عمليات التقييم في أوانها. وأشار المجلس إلى أهمية عملية الانتقال السياسي المرتقبة، وأثنى على التعاون الفاعل بين الإدارة المنتهية ولايتها والإدارة المقبلة، وحثّ على التنسيق بين الحكومة المقبلة والأمم المتحدة على نحو أوثق. في ضوء اقتراب إغلاق البعثة، وشجع على استمرار سعي المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى مساعدة ليبريا على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٩ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن، الذين أعربوا مجدداً عن قلقهم إزاء الحالة السياسية والأمنية والإنسانية الراهنة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتحديات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المبرم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وذكر أن التهديداتِ الراهنة يؤدي إلى تفاقمها تدهورُ الحالة الأمنية، ولا سيما في منطقة كاساي وشرق البلد، وكذلك تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي لها نتائجُ وخيمة على الحالة الإنسانية، ووطأةٌ أشدّ على النساء والأطفال، الأمر الذي يقتضي إيلاء الحالة الإنسانية مزيداً من الاهتمام.

ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف إلى التزام الهدوء والامتناع عن أعمال العنف أياً كان نوعها، وكرروا تأكيد التزامهم بالتصدّي بحزم لجميع الجهات الكونغولية التي تعيق أفعالها وبياناتها السلام والانتخابات.

وجرى الإعراب عن الدعم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقاً للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧). ووُجهّت دعوة

إلى شركاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لمواصلة دعم الجهود المخلصة التي تبذلها الجهات الوطنية المعنية من أجل تنفيذ الاتفاق وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سلمية وديمقراطية، وهو ما يمثّل خريطة طريق قابلة للتطبيق من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

ورحّب أعضاء المجلس بالخطوات التي اتخذتها اللجنة الوطنية للانتخابات من أجل الانتهاء من تسجيل الناخبين بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة. ورحّبوا بالعرض المقدم من الاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأوروبي، إلى جانب الأمم المتحدة، لإنشاء فريق منسق من الخبراء المعنيين بالانتخابات، يضمن في الوقت نفسه مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومتساوية.

ليبيا

في ١٧ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطات بشأن الحالة في ليبيا مقدمة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، غسان سلامة، والرئيسة بالنيابة للجنة المنشأة بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ونائبة الممثل الدائم للسويد، إيرينا شولغين نيوني؛ والمؤسِّسة المشاركة للمنظمة غير الحكومية ''معاً نبنيها''، هاجر شريف.

وأبلغ الممثل الخاص للأمين العام المجلس أن حلول الذكرى السنوية الثانية للاتفاق السياسي الليبي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مرّ بسلام. ويعود معظم الفضل في ذلك إلى الموقف الموحد لمجلس الأمن، الذي أعلن في بيانه الرئاسي الأخير تأييده للاتفاق وعدم قبوله أي محاولات لتقويضه.

ومع ذلك، لا يزال شبح العنف مخيِّما مع وقوع اشتباكات بين القوات المرتبطة بالجماعتين المتنافستين. وقد ترافقت الأزمة السياسية في ليبيا مع أزمة إنسانية على القدر نفسه من الحدّة. وبيّن أن الأمم المتحدة ستطلق خطة استجابة إنسانية تولي اهتماماً خاصاً للوضع المريع الذي لا يزال يعاني منه الكثير من المهاجرين في ليبيا.

وأكد الممثل الخاص أن عمل بعثة الأمم المتحدة يركز على دعم الجهود الرامية إلى اعتماد دستور جديد وتحقيق المصالحة الوطنية وإجراء الانتخابات. وبيّن أن الأمم المتحدة يسّرت بنجاح حوارات عديدة بين ممثلي المجتمعات المحلية التي كانت متنازعة في السابق، وسعت أيضاً إلى أن تشرك في العمليات السياسية جهات فاعلة رئيسية وفئات كانت مهمشة في السابق. وخلال الزيارة التي أجراها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير إلى ليبيا، حثّ الأطراف الليبية على أن تلتزم التزاماً فعلياً بالعمل معاً لتنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء الفترة الانتقالية.

وقدّمت نائبة الممثل الدائم للسويد إحاطة بشأن عمل لجنة الجزاءات خلال الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وهو ما أثنى عليه المجلس.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً دعمهم الكامل لخطة العمل الرامية إلى استئناف عملية سياسية جامعة يمسك بزمامها الليبيون، وللدور القيادي للممثل الخاص في تلك العملية. وحثّوا بقوة جميع الليبيين على مضاعفة جهودهم للمشاركة على نحو عاجل وبنّاء في عملية الحوار بروح توفيقية بغية التوصل إلى برنامج سياسي أكثر شمولاً للجميع. وأكّدوا مجدداً أن الاتفاق السياسي الليبي ما زال هو الإطار الوحيد

الصالح لإنهاء الأزمة السياسية الليبية، وأن تنفيذه لا يزال الأساس لإجراء الانتخابات وإنجاز عملية الانتقال السياسي.

الأمريكتان

كولومبيا

في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة بشأن الحالة في كولومبيا. واستمع إلى إحاطة من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، جان أرنو. وأدلى ببيان أيضاً أوسكار نارانخو، نائب رئيس كولومبيا.

وقدّم الممثل الخاص التقرير الفصلي الأول (S/2017/1117) عن أنشطة البعثة، مؤكدا التزام الحكومة وقيادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية المتمردة بالمضي قدماً في عملية السلام. وذكر أن إعادة الإدماج السياسي لمنظمة المغاوير السابقة تسير وفق ما هو مقرر لها وأن الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة التي ستُجرى في عام ٢٠١٨ والانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات التي ستُجرى في غضون أقل من سنتين، ستشكّل فرصة لفوز حزب القوة الثورية البديلة المشتركة الجديد بمقاعد.

وأضاف أن البعثة تواصل بقلق رصد إعادة الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لـ ١٤ ٠٠٠ مقاتل سابق، ولا سيما لأن الكثير منهم لا يزالون في السجن ويشعرون بإحباط شديد من عملية إعادة الإدماج. ويتعيّن الحصول على دعم دؤوب وشامل من وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإعادة إدماج المقاتلين السابقين وتنمية المجتمعات المحلية التي يقيم فيها المقاتلون السابقون، وأُعلن أن الأمين العام سيزور كولومبيا قريباً جداً ليعاين بنفسه جهود بناء السلام.

وفي ما يتعلق بالوقف المؤقت لإطلاق النار بين الحكومة وجيش التحرير الوطني، أبلغ الممثل الخاص المجلس بأن هذا الوقف المؤقت قد انتهى دون التوصل إلى اتفاق جديد. ومن المؤسف أن جيش التحرير الوطني استأنف شنّ الهجمات على أنابيب النفط بعد ساعات على انقضاء فترة وقف إطلاق النار.

وشكر نائب رئيس كولومبيا الأمم المتحدة ومجلس الأمن على ما يُقدَّم لجهود بناء السلام في كولومبيا من دعم فعال والتزام من خلال البعثة. وأعاد تأكيد تصميم حكومة كولومبيا على الامتثال لأحكام الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع والالتزام به التزاماً كاملاً.

وأكد أعضاء المجلس مجدداً دعمهم الكامل لعملية السلام في كولومبيا، وأعربوا عن تقديرهم لعمل الممثل الخاص والبعثة.

وبعد الاجتماع، أصدر المجلس بياناً صحفياً، أعرب فيه عن الأمل في أن تستأنف الحكومة وجيش التحرير الوطني العمل على تجديد وتعزيز وقف إطلاق النار، ورحّب فيه كذلك بالزيارة التي سيجريها الأمين العام إلى كولومبيا دعماً لاتفاق السلام.

آسيا

بعثة مجلس الأمن إلى أفغانستان

أجرى المجلس زيارة إلى جمهورية أفغانستان الإسلامية في الفترة من ١٢ إلى ١٥ كانون الثاني/يناير. وكانت هذه أول زيارة يجريها المجلس إلى أفغانستان منذ عام ٢٠١٠، وقد أتاحت الزيارة الفرصة لإعادة تأكيد دعم المجلس لحكومة وشعب أفغانستان في جهودهما الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار والتقدم في البلد.

وقال الممثل الخاص لكازاخستان خيرت عمروف في إحاطته التي قدمها في ١٧ كانون الثاني/يناير إن بعثة مجلس الأمن الزائرة إلى أفغانستان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ قد أشارت بوضوح إلى أن الأمر سيتطلب ما هو أكثر من حل عسكري لإنهاء النزاع في ذلك البلد.

وأشار إلى أن الوفد التقى خلال الزيارة إلى كابل برئيس أفغانستان ورئيسها التنفيذي وغيرهما من كبار المسؤولين الأفغان، بمن فيهم مستشار الأمن القومي، ورئيس المجلس الأعلى للسلام، ووزراء الخارجية، والدفاع، والداخلية، والزراعة، والاقتصاد، والطاقة والمياه، والتجارة، وغيرهم. والتقوا أيضاً بأعضاء البرلمان والمنظمات النسائية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الأحزاب السياسية وهيئات الإدارة الانتخابية، فضلاً عن قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وبعثة الدعم الوطيد التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

ووفرت البعثة، وهي الأولى منذ عام ٢٠١٠، آراء متبصرة بشأن احتياجات البلد وأولوياته، وأتاحت فرصة إظهار التضامن مع شعب وحكومة أفغانستان. وكان من المهم أن يؤكد المجلس من جديد دعمه لجهودهم المستمرة المبذولة من أجل إرساء السلام والاستقرار والتقدم في أفغانستان.

وكانت الملاحظة الأولى للوفد هي أن استمرار انعدام الأمن ما زال يشكل العقبة الرئيسية أمام جهود تحقيق الاستقرار، إذ لا تزال الحالة الأمنية شديدة التقلب. ولاحظت البعثة مع القلق تزايد أعداد الضحايا، نظرا لأن الجماعات الإرهابية، ومنها الجماعات الوافدة الجديدة، تلجأ إلى استخدام تكتيكات تتزايد عنفا. ويتمثل أحد الاتجاهات المثيرة للقلق في وجود ونشاط تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – ولاية خراسان في الأجزاء الشرقية والشمالية من البلد. فقد كثفت هذه الجماعات الإرهابية الهجمات ضد السكان الشيعة والاعتداءات على أماكن عبادتهم، مما يرجح إمكانية تفاقم التوترات الطائفية والإثنية في البلد.

وتتفاقم هذه التوترات بفعل التحديات الناجمة عن عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الجمهورية العربية السورية والعراق الذين يعيدون التجمع في أفغانستان. وثمة شواغل بشأن احتمال استخدام الأراضي الأفغانية لزعزعة استقرار البلدان في المنطقة. وفي هذا الصدد، أكد المحاورون من الحكومة الأفغانية على الحاجة إلى زيادة التعاون الإقليمي في مكافحة ومنع الإرهاب ومكافحة انتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما جرى التأكيد على الصلات القائمة بين التطرف العنيف والجماعات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية المنظمة تنظيماً جيداً والشبكات الإجرامية المتعلقة بإنتاج المخدرات والاتجار بها واستغلال

الموارد الطبيعية. وأكدت الحكومة الأفغانية من جديد استعدادها للعمل بصورة بناءة مع البلدان المجاورة للتصدي لمسألتي الملاذات الآمنة وكبح الإرهاب، والتفاوض.

وتشكل التنمية الاقتصادية وزيادة التعاون الإقليمي، في هذه الرؤية، عاملين من العوامل الهامة في تحقيق الأمن في أفغانستان. وأكَّد الرئيس غني على مزايا بلده المتمثلة في الموقع الجغرافي ورأس المال البشري والموارد الوطنية، والتي يمكن أن تيسر إدماج أفغانستان في العمليات الإقليمية. ومن شأن المبادرات الإقليمية، بدورها، أن تسهم في تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في أفغانستان. وتكلم أعضاء في مجلس الوزراء عن الإمكانات الكامنة في عدة مشاريع، بدءاً من مبادرة ''حزام واحد وطريق واحد''، إلى خط الأنابيب بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، ومشروع نقل وتجارة الكهرباء بين وسط آسيا وجنوب آسيا، فضلاً عن الخطط الموضوعة لإنشاء ممر بالألياف الضوئية إلى الصين.

ويكتسي التعاون القوي فيما بين البلدان المجاورة أهمية حاسمة في تعزيز الاستقرار والازدهار في أفغانستان وحولها. وهذا نموذج التكامل الاقتصادي والاستقرار الذي يمكن لأي منطقة دون إقليمية استخدامه لمنع نشوب النزاعات واستعادة السلام.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تقديرهم الكبير للجهود التي تبذلها أستانا في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان. وأقروا بأهمية الزيارة الأولى التي يجريها المجلس إلى أفغانستان منذ عام ٢٠١٠، والتي حصل أعضاء المجلس من خلالها على معلومات مباشرة عن الحالة الحقيقية في البلد. وقد أسهمت الزيارة في تكوين فكرة أعمق وأكثر شمولية عن الديناميات الحالية للتنمية في أفغانستان وعن الحاجة إلى تقديم المساعدة إلى كابل. ويمكن أن يجري ذلك من خلال توسيع الروابط الإقليمية، بما في ذلك مع دول وسط آسيا، من أجل تعزيز الصلة بين مسائل الأمن ومسائل التنمية، وفي النهاية تعزيز مبدأ وحدة العمل في الأمم المتحدة في التصدي لمشاكل هذا البلد الذي عانى طويلا.

المناقشة الوزارية بشأن بناء شراكات إقليمية في أفغانستان ومنطقة وسط آسيا باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية

في ١٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن تحت رئاسة كازاخستان مناقشة على المستوى الوزاري حول موضوع ''بناء شراكات إقليمية في أفغانستان ومنطقة وسط آسيا باعتبارها نموذجا للصلة بين الأمن والتنمية''. وحضر المناقشة الأمين العام ووزراء خارجية دول وسط آسيا والاتحاد الروسي. وشارك في الحدث أيضاً نائب وزير خارجية أفغانستان.

وذكَّر وزير خارجية كازاخستان، خيرت عبدرحمنوف، في البيان الذي أدلى به بخطاب السياسة العامة الذي ألقاه الرئيس نور سلطان نزاربايف، والمعنون ''الرؤية المفاهيمية لكازاخستان لتعزيز الشراكة العالمية لبناء عالم آمن وعادل ومزدهر'' بمناسبة تسلُّم كازاخستان مقعدها في مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. ويتمثل اثنان من التوجهات السبعة ذات الأولوية في رؤية الرئيس فيما يلي: تحويل ومنطقة سط آسيا وأفغانستان إلى منطقة نموذجية للسلام والتعاون والأمن؛ والتزام كازاخستان بالاستقرار الطويل الأمد والسلام المستدام عن طريق تعزيز مفهوم الترابط بين الأمن والتنمية.

ودلَّلت نتائج المناقشة الوزارية على استعداد بلدان المنطقة، بما فيها بلدان وسط آسيا، لتعزيز التعاون مع أفغانستان عن طريق توسيع التفاعلات وتنفيذ مشاريع إقليمية محددة في مجالات النقل العابر

والهياكل الأساسية والتجارة والتنمية الاقتصادية والاستثمار والطاقة. وشددت الوفود على أنه لا ينبغي اعتبار أفغانستان تهديداً، بل شريكاً هاماً وواعداً لديه إمكانيات كبيرة غير مستغلة.

وفي أعقاب المناقشة، وافق جميع أعضاء المجلس بالإجماع على بيان رئاسي (S/PRST/2018/2)، دعا فيه المجلس المجتمع الدولي إلى دعم أفغانستان عن طريق توسيع التعاون الإقليمي والاستخدام الأكفأ لأدوات الدبلوماسية الوقائية. ويرمي هذا النهج إلى إنشاء منطقة سلام وتعاون ورخاء في وسط آسيا، يمكن أن تشكل نموذجا قابلا للتكرار، بعد إدخال التعديلات المناسبة، في مناطق أخرى.

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا

في ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى عرض عن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا قدَّمته الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة المركز الإقليمي، ناتاليا غيرمان. وشددت الممثلة الخاصة، في إحاطتها الأولى إلى المجلس بعد تعيينها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، على الديناميات الإيجابية والتقدم المحرز في المنطقة، على النحو الذي يتجلى في الزيارات الرفيعة المستوى لقادة بلدان وسط آسيا، فضلاً عن الاجتماعات الرفيعة المستوى المماثلة التي تفضي إلى تفاهم أكبر وتعاون أقوى بين بلدان المنطقة. وأكدت الممثلة الخاصة أن دول وسط آسيا يمكن أن تستفيد من الرغبة الحالية المعرب عنها لتسوية المسائل المتعلقة بإدارة الموارد المائية العابرة للحدود، وموارد الطاقة، والإجراءات العابرة للحدود، والمشاكل البيئية.

وقدمت رئيسة المركز إفادة عن نتائج المؤتمر المعني بالأمن والتنمية المستدامة، الذي عقد في سمرقند، أوزبكستان، في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وكذلك الاجتماع الوزاري لدول وسط آسيا، الذي عقد في عشق أباد في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وفي حين أن البيان الختامي الذي اعتُمد في سمرقند قد أيَّد صيغة جديدة للتعاون بين منطقة وسط آسيا وأفغانستان، فقد وافقت البلدان في عشق أباد على خطة عمل المركز للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. وأضافت أن المركز ييسر تنظيم التدريب على بناء قدرات في مجال إدارة المياه العابرة للحدود، كما أنه يدعم الأنشطة الجارية ضمن إطار الصندوق الدولي لإنقاذ بحر آرال. وفي هذا السياق، ناشدت الجهات المانحة المحتملة دعم تلك المبادرات.

وأحاطت الممثلة الخاصة المجلس علماً أيضا بالإجراءات القوية للمركز في مجال مكافحة الإرهاب، ولا سيما الأعمال المتعلقة بإطلاق المرحلة الثالثة من خطة العمل المشتركة لبلدان وسط آسيا بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وسوف تشمل المرحلة الثالثة من خطة العمل المشتركة جوانب جديدة، مثل مكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وضمان فرص العمل للشباب، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من التطرف ومن انتشار الأيديولوجية الإرهابية. وأفادت الممثلة الخاصة عن خطط لإجراء دراسة عن تغذية نزعة التطرف في صفوف أوساط سكانية مختلفة في منطقة وسط آسيا.

واختتمت الممثلة الخاصة كلمتها بتقييم أعربت فيه عن تقديرها لجهود بلدان وسط آسيا دعماً لإدماج أفغانستان في العمليات الإقليمية والعالمية. وشدَّدت على الصلة بين الأمن والتنمية، وعلى أهمية النهج الإقليمي في تسوية المسائل الإقليمية، على النحو الذي اقترحته كازاخستان.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم الكامل لعمل المركز، الذي احتفل لتوه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. وجرى التعبير عن التقدير للجهود التي يبذلها

المركز لتعزيز آليات منع نشوب النزاعات من أجل ضمان السلام والأمن في المنطقة. وأعربوا عن تقديرهم الكبير أيضاً لدور المركز في أنشطة مكافحة الإرهاب الإقليمية، عن طريق دعم خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. وشدد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية مساهمة كازاخستان، باعتبارها عضوا غير دائم في مجلس الأمن، في تعزيز آليات منع نشوب النزاعات من أجل ضمان السلام والأمن، وتوفير فهم أفضل لأفغانستان عن طريق تنظيم بعثة المجلس إلى كابل في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فضلاً عن تنظيم المناقشة الوزارية بشأن بناء شراكات إقليمية في أفغانستان ووسط آسيا.

وجرى الإقرار بأن التطورات في أفغانستان، حيث لوحظت زيادة في النشاط الإرهابي، تؤثر على استقرار وأمن منطقة وسط آسيا، وبأن ذلك يمثل شاغلاً واقعياً ومبررا لدى دول وسط آسيا. وأشيد بجهود المركز المتواصلة لمساعدة دول وسط آسيا في إدارة المياه العابرة للحدود، مع تشجيع جميع دول وسط آسيا على الاضطلاع بدور كامل ونشط في هذه العملية. وحظي التزام المركز بالتنسيق بفعالية أكبر مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بترحيب كبير في هذا الصدد.

ووافق أعضاء المجلس على بيان صحفي، صدر في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ويمثل أول بيان صحفي بشأن المركز خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

أوروبا

قبرص

قدَّمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، إليزابيث سبيهار، إحاطة إلى ممثلي البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جلسة خاصة عقدت في ١٦ كانون الثاني/يناير.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وخلال مشاورات مغلقة بشأن الوضع في قبرص، سلطت الممثلة الخاصة الضوء على التطورات التي جرت بعد المفاوضات النشطة التي أجراها الأمين العام والاتحاد الأوروبي والدول الضامنة بشأن إعادة توحيد قبرص في كران – مونتانا، سويسرا، في تموز/يوليه ٢٠١٧، حيث قرر الطرفان – طائفتا القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك – البقاء في مهلة للتفكير.

وأعرب أعضاء المجلس عن أملهم في بقاء الطرفين ملتزمين، رغم هذه النتيجة للمفاوضات، بمواصلة الحوار، بعد الانتخابات الرئاسية في قبرص في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأكدوا أيضاً أن أي ترتيب بشأن الحالة الأمنية لقبرص ينبغي السعي إلى التوصل إليه عن طريق احترام وتطبيق المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة. ويجب التركيز بشكل خاص على الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل إزالة التوترات. وما زال عدد من المسائل الصعبة يحتاج إلى اهتمام عاجل، مثل انعدام الثقة بين الطائفتين، والأشخاص المفقودين، والمسائل الثقافية.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع في جلسته ٨١٦٨ القرار ٢٣٩٨ (٢٠١٨)، الذي جدّد بموجبه ولاية القوة.

ونظر المجلس في تقارير ثلاثة للأمين العام: بشأن مهمته للمساعي الحميدة في قبرص (S/2017/814، بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧)؛ والاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة لحفظ

السلام في قبرص (S/2017/1008، بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛ وعملية الأمم المتحدة في قبرص (S/2018/25، بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨). وبعد سلسلة من المشاورات المعقودة في وقت سابق بشأن مشروع القرار، قرر أعضاء المجلس تمديد ولاية القوة.

وفي الوقت الحالي، ما زالت قوة حفظ السلام في قبرص آلية هامة للحفاظ على الاستقرار، وضمان مواصلة الحوار السياسي، والبلورة التدريجية للتسوية السلمية النهائية للمشكلة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط/جمهورية إيران الإسلامية

في ٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس، بناء على طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، جلسة إحاطة مفتوحة، سبقتها مشاورات مغلقة بناء على طلب الاتحاد الروسي، للاستماع إلى تقرير الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، تابي – بروك زيريهون، بشأن التطورات في جمهورية إيران الإسلامية. وذكرت عدة وفود أنها تنظر إلى تلك الأحداث على أنها أحداث مثيرة للقلق من حيث انتهاكات حقوق الإنسان، وشددت على أهمية استخدام الدبلوماسية الوقائية. وأعربت عدة وفود أيضا عن دعمها المستمر لخطة العمل المشتركة الشاملة. وأعرب البعض عن شكوك بشأن ملاءمة وشرعية الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن بشأن الموضوع المعتزم تناوله، ووصفه البعض بأنه تدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة.

الحالة في الشرق الأوسط/الجمهورية العربية السورية

في ٩ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن مشاورات مغلقة، استمع خلالها إلى إحاطة من إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، بشأن التقرير الشهري الحادي والخمسين لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2017/1119) عن التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وأحيط أعضاء المجلس علما بالتطورات الأخيرة والأنشطة الحالية لتلك المنظمة. وأكّدوا على أهمية تسوية جميع المسائل المعلقة المتصلة بالإعلان السوري. وأكد المجلس مجددا التزامه بمواصلة منع استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة لمناقشة الملف الكيميائي السوري، وبخاصة الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، بالجمهورية العربية السورية، في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وفي هذا الصدد، حث أعضاء المجلس على اتخاذ موقف موحد حتى يتسنى التطلع إلى إنشاء هيكل جديد غير مسيَّس ومحايد ليحل محل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وخلال الاجتماع، عمّم وفد الاتحاد الروسي مشروع قرار لِيُنظر فيه لاحقا بشأن إنشاء آلية تحقيق جديدة تحل محل آلية التحقيق المشتركة التي انتهت مدتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس جلسة إحاطة ومشاورات مغلقة، استمع خلالهما إلى إحاطة قدمتها الأمينة العامة المساعدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

وخلال جلسة الإحاطة المفتوحة، حذرت الأمينة العامة المساعدة من أن ١٣,١ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وذكرت أنه، خلال الشهر الماضي، لم تتمكن أي قافلة من الوصول إلى المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها.

وحثت على أن تظل المساعدات قائمة على المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني. فقد رفض محافظ الحسكة السماح للقوافل الإنسانية بالدخول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، زاعما أنها مناطق ''غير مأهولة''. وإضافة إلى ذلك، أوقفت الأمم المتحدة الشحنات عبر الحدود في نقطتي حدود معتمدتين في تركيا بسبب هجمات صاروخية من داخل الجمهورية العربية السورية.

وأدى تكثيف الأعمال العدائية في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية إلى تزايد عدد الضحايا المدنيين. وخلّف تصعيد الأعمال العدائية عواقب مدمرة للغاية على المدنيين في جميع أنحاء البلد. وتفيد التقارير أن موجات العنف الأخيرة في إدلب والغوطة الشرقية وريف دمشق ومدينة دمشق وحماة وحلب قد تسببت في مقتل وإصابة مئات المدنيين، من بينهم نساء وأطفال. وكررت الأمينة العامة المساعدة أيضا الإعراب عن قلقها بشأن وضع الحماية في الرقة ودعت الأطراف إلى ضمان حماية المدنيين. كما دعيت أطراف النزاع السوري إلى إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية دون قيود إلى السكان المحتاجين إلى الغذاء وإلى الرعاية الطبية.

وخلال المشاورات، أعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الغوطة الشرقية، وأعرب أحد أعضاء المجلس بشكل خاص عن القلق إزاء الوضع الإنساني في الرقة. وناقش الأعضاء سبل تحسين آليات تقديم المساعدة، ودعوا إلى تقديم مزيد من الدعم لجهود الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بما في ذلك النظر في الطلبات الرئيسية الخمسة التي قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك. وأشاروا إلى وجوب الحفاظ على الحوار بين وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والحكومة السورية، وإلى وجوب أن تتم هذه الزيارات بشكل دوري في المستقبل. وطالب أعضاء المجلس أطراف النزاع بتوفير وصول عاجل للمساعدات الإنسانية إلى المدن والقرى المحاصرة والمدن والقرى التي يصعب الوصول إليها، وكذلك السماح للأمم المتحدة والجهات الشريكة لها في المجال الإنساني بالإجلاء الطبي للأشخاص المصابين بجروح خطيرة. ورأوا أيضا من الضروري إرسال بعثة لتقييم الاحتياجات تابعة للأمم المتحدة دون تأخير إلى مناطق الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ووافى المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، المجلسَ بآخر المستجدات عن التطورات الأخيرة المتعلقة بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. وحث المنسق الخاص المجتمع الدولي على إعادة الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين إلى طاولة المفاوضات. وأشار إلى أن الوقت قد حان للتحلي بالإرادة السياسية، وإزالة جميع العقبات التي تحول دون التوصل إلى حل قابل للتطبيق. وشدد على أنه على الرغم من أن الأحداث الأخيرة قد أدت إلى تفاقم الوضع في المنطقة، فإن عدم الرغبة في استئناف المفاوضات والميل إلى اتخاذ قرارات أحادية ليسا ظاهرة جديدة. وأعرب عن رأيه أن ''شلل'' عملية السلام قد أسفر عن تدهور الوضع الأمني، وإلى العنف وتوسيع المستوطنات غير القانونية.

وأعرب المنسق الخاص كذلك عن تأييده لعملية المصالحة الجارية، على إثر توقيع الاتفاق بين فتح وحماس في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر بفضل الوساطة المصرية. وأعرب عن أمله في أن تفضي تلك العملية السياسية إلى التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في غزة. وفيما يتعلق بسياسة الاستيطان الإسرائيلية، أعاد

التأكيد على أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تقوّض جهود السلام، وشجب القرارات الأخيرة التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية. وأدلى كل من ممثل إسرائيل والمراقب الدائم لفلسطين ببيان.

وأدلى ممثلون لأكثر من ٧٤ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ببيانات، بما في ذلك أعضاء المجلس. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن التزامها بالحل القائم على وجود دولتين، وعن قلقها إزاء الأزمة الإنسانية في غزة، وعن أملها في أن يفضي اتفاق القاهرة إلى وحدة فلسطينية حقيقية تماشيا مع المبادئ المتفق عليها دوليا، وعن قلقها الشديد إزاء استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية.

المسائل المواضيعية

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل

في ١٨ كانون الثاني/يناير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة مواضيعية رفيعة المستوى حول موضوع: ”عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل: تدابير بناء الثقة“. وكان الهدف الرئيسي من تلك الفعالية، التي بادرت إلى عقدها الرئاسة الكازاخستانية، هو إيجاد حلول سياسية طويلة الأمد للنزاعات الإقليمية التي طال أمدها، والتي قد تنطوي على التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل، أو استخدامها فعليا، والمخاطر المرتبطة بذلك.

وحضر الأمين العام جلسة الإحاطة وأدلى كلٌ منه ورئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، ببيان. وتميزت تلك الفعالية بمشاركة على مستوى رفيع، حيث شارك فيها شخصيات بارزة من بولندا (الرئيس أندري دودا)، ومن الكويت (الشيخ صباح الصباح، نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية)، والاتحاد الروسي (سيرغي لافروف، وزير الخارجية)، والولايات المتحدة الأمريكية (نيكي هالي، بصفتها عضوا في حكومة الرئيس ترامب)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (مارك فيلد، وزير الدولة لشؤون آسيا والمحيط الهادئ).

ووجه الأمين العام الانتباه إلى ضرورة وضع تدابير فعالة لتعزيز الثقة والشفافية في ميدان عدم الانتشار، وتعزيز دور الدبلوماسية الوقائية كضمان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في العالم. وشدد أيضا على الأهمية الحاسمة لجهود نزع السلاح وعدم الانتشار اللذين يمكن التحقق منهما في الحالات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وأكد الأمين العام أنه على الرغم من جهود المجلس، فإن العالم اليوم تسوده مخاوف بسبب الأسلحة النووية لم يشهد مثلها منذ نهاية الحرب الباردة. وأعرب عن قلقه من أن التدابير القائمة في مجال الحد من الأسلحة باتت مهددة، مشيرا بشكل خاص إلى تراجع الثقة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي حول مسائل الأسلحة النووية وغيرها من المسائل.

وأعرب الأمين العام، في ملاحظاته، عن اعتقاده بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا محوريا في مساعدة دولها الأعضاء على وضع وزيادة ودعم تدابير بناء الثقة، وأن موقفها كوسيط نزيه يسمح لها بأن تكون منبرا يمكن أن يشارك فيه جميع الأطراف في حوار شامل.

وسلط الرئيس نزاربابيف الضوء على القضايا الرئيسية المدرجة في قائمة الاهتمامات الدولية في ميدان عدم الانتشار، داعيا الدول الأعضاء إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، وإيجاد حلول توفيقية فيما بين

الدول الأعضاء في مجلس الأمن من أجل حل النزاعات القائمة ومن ثم بناء عالم أكثر أمانا. وشدد على أن من أهم أولويات بلده في مجلس الأمن هي القضاء على التهديد باندلاع حرب عالمية وتسوية النزاعات المحلية، وهي أولوية تضمنتها سابقا وثيقته التاريخية المعنونة ''بيان: العالم، القرن الحادي والعشرون'' وخطاب السياسة العامة الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عندما تسلمت كازاخستان مقعدها في مجلس الأمن.

وأعرب الرئيس نزاربابيف عن قلقه الشديد من أن الإطار القانوني الحالي لضمان الأمن النووي قد لا يمنع من توسيع ما يسمى بـ ''النادي النووي''. ولذلك فقد اقترح إعادة النظر في النظام القائم لعدم الانتشار، بالاستناد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومن ثم فقد يستلزم ذلك اتخاذ قرارات سياسية جديدة متعددة الأطراف.

واقترح الرئيس، من دون أن يشكّك في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أن يُجعل الانسحاب من معاهدة عدم الانتشار أمرا أكثر صعوبةً وتعقيدا لأن مثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد يدفع آخرين إلى امتلاك أسلحة نووية. ورأى مبررا لصياغة قرار خاص لمجلس الأمن يحدد العواقب، بما في ذلك فرض عقوبات واتخاذ تدابير إنفاذ بحق الأطراف المنتهكة للمعاهدة. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع آلية لتطبيق تدابير أكثر صرامة على اقتناء أسلحة الدمار الشامل ونشرها، على أن تُعتمد تلك الآلية بقرارات منفصلة من المجلس. واقترح أيضا حصول البلدان التي تخلت طواعية عن أسلحتها النووية على ضماناتٍ أكيدة من الدول النووية.

وشدد الرئيس على أن تدابير بناء الثقة يجب أن تكون أولوية قصوى في قائمة الاهتمامات العالمية، فأكّد على ضرورة التوقف عن تقسيم البلدان إلى تكتلات عسكرية. واقترح كذلك تحديد موعد نهائي لحل مشكلة انعدام الثقة المتبادلة ونزع السلاح النووي على الصعيد العالمي في الذكرى المئوية للأمم المتحدة في عام ٢٠٤٥.

وفي الختام، شدد الرئيس نزاربابيف على أن تلك المبادرات وقضية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل تتوقفان على التفاهم والثقة المتبادلة بين القوى النووية، مشيدا بدور مجلس الأمن ومهمته التاريخية في بلوغ هذه الغاية.

وشدد أعضاء المجلس على أهمية منع نشوب النزاعات عن طريق الحوار وتعزيز تدابير بناء الثقة. وعرض المندوبون رؤيتهم وتوصياتهم لمعالجة العديد من المسائل الوطنية والإقليمية والمواضيعية المحددة التي ظلت، لأسباب عديدة، دون حل، ويرجع ذلك أساسا إلى عدم وجود جو ملائم من الثقة والاطمئنان. وكانت الجلسة هي الجلسة الأهم في تحديد السبيل إلى أشكال مختلفة من تدابير بناء الثقة التي يمكن اعتمادها لنزع فتيل التوترات والأزمات.

صون السلام والأمن الدوليين: منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الوقائية والحفاظ على السلام

في ١٨ كانون الثاني/يناير، اعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2018/1)، ركّز فيه على منع نشوب النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام، والحفاظ على السلام في السياق الإقليمي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء العدد المتزايد من النزاعات في مناطق جغرافية مختلفة في جميع أنحاء

العالم، وشددوا على الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود من أجل منع نشوب تلك النزاعات وتسويتها، مع التركيز بصفة خاصة على الدبلوماسية والترتيبات الإقليمية. ولاحظوا أهمية مواصلة السعي نحو السلام المستدام وتحقيق عالم خال من النزاعات العنيفة بحلول مئوية الأمم المتحدة.

وأشار المجلس إلى ضرورة أن تتضمن الاستراتيجية الشاملة لمنع نشوب النزاعات جملة أمور، منها تدابير الإنذار المبكر، والانتشار الوقائي، والوساطة، وحفظ السلام، وعدم الانتشار، والمساءلة، إضافة إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وسلّم بأن هذه العناصر مترابطة ومتكاملة وليست متتابعة. وأكد المجلس أهمية بناء السلام، وشدد على الحاجة إلى العمل والتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في المسائل المتصلة بالسياسات والخاصة ببلدان بعينها على صعيد المشورة المقدمة من لجنة بناء السلام.

وإذ كرّر المجلس التأكيد على أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يتسم بأهمية حاسمة في الإسهام في منع نشوب النزاعات وتصعيدها واستمرارها وتجددها، فقد سلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض، وشدد على أهمية الأخذ بنهج إقليمي مجُدَّد، وتعزيز التنسيق داخل الأمم المتحدة من أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة في الميدان وكفالة تحقيق المزيد من الشفافية.

وشجّع مجلس الأمن الأمينَ العام على تقديم معلومات مستكملة إلى المجلس بصفة دورية بشأن حالة منع نشوب النزاعات وجهود الدبلوماسية الوقائية.